

واقع التلوث البيئي في الجزائر، سبل محاربتة، ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر.

أ.د. ملياني حكيم أ. حمادي مراد

وحدة بحث تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف²

الملخص:

باتت مشكلة التلوث البيئي تؤرق فكر المصلحين والعلماء والعقلاء وتقض مضاجعهم، فبدءوا يدقون نواقيس الخطر، ويدعون لوقف أو الحد من هذا التلوث الذي تتعرض له البيئة نتيجة للنهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر، فالتلوث مشكلة عالمية، لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي، لأنها فرضت نفسها فرضاً لا يمكن التغاضي عنه، ولأن التصدي لها يتجاوز حدود وإمكانات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر المخيف، والحق أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها.

تبلور مفهوم حماية البيئة عبر الزمن من خلال اتجاهين رئيسيين، أولهما تبناه العالم الغربي ويقوم على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية، وثانيهما تبنته دول العالم الثالث ومن بينهم الجزائر، وقام على معارضة الطرح الغربي لحماية البيئة باعتباره شكل جديد من أشكال القضاء على حق التنمية لهذه الدول. وعلى الرغم من أنه من غير الإنصاف إنكار أهمية وحيوية الخيار التنموي لدول العالم الثالث في تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية إستراتيجية، فإن آثار هذا الخيار الذي انتهجته دول العالم الثالث كانت وخيمة على البيئة والتنمية على حد سواء. وبمرور الوقت تغيرت مواقف الدول النامية - بما فيها موقف الجزائر - بسبب التدهور الخطير الذي نجم عن الآثار السلبية للحركة التنموية، ولم يعد لتباين مواقف الدول حول موضوع حماية البيئة أي معنى وبخاصة خلال مؤتمر ريوديجانيرو*، وعلى إثر هذا الاقتناع تطور قانون حماية البيئة في العديد من الدول وأفرز آليات متنوعة تسعى كلها لتحقيق حماية فعالة للبيئة. وعلى غرار بقية الدول يعرف قانون حماية البيئة في الجزائر تطوراً مستمراً في الوقت الراهن.

* المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية: أو ما سمي "بقيمة الأرض" عقد بين 3 و14 جوان 1992 بـ "ريو دي جانيرو" بالبرازيل وقد حضرته 185 دولة برعاية الأمم المتحدة بالإضافة لمنظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتم بشؤون البيئة.

على ضوء ما سبق، تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الجوهرى التالى:
ما هو واقع التلوث البيئى فى الجزائر؟ ما هى سبل محاربتة؟ وما هى العلاقة التى تربطه
بظاهرة الفقر؟

Résumé:

Suite au développement industriel et au progrès technologique, bon nombre de chercheurs ont tiré la sonnette d'alarme concernant les problèmes inhérents à la pollution.

En effet, les pays occidentaux développés ont mis en exergue la relation d'équilibre entre le développement et la protection de l'environnement. Cependant, les pays en développement dont l'Algérie ont émis une autre thèse complètement différente de celle des pays développés à savoir que l'argument environnemental n'est en fait qu'un frein pour le développement de ces pays émergents. Seulement, ces pays à la lumière du rythme de développement atteint ont fait une constatation amère du danger d'un tel progrès qui en fait menace l'environnement. Cela dit, à leur tour, ils ont mesuré l'impact de cet éminent risque. A l'instar des autres pays en développement, l'Algérie a mis tout un dispositif juridique pour la protection de l'environnement.

La problématique de cet article s'articule autour de la question centrale d'un état des lieux, la lutte contre ce fléau environnemental et sa relation avec la pauvreté

المقدمة

إن تفاقم المشكلات البيئية فى العالم، وما يترتب عنها من مخاطر تهدد كل الكائنات على حد السواء؛ أصبحت من الأمور التى تستوجب على المجتمع المشاركة الفعلية فى مواجهة تلك المشكلات البيئية، فلا يكاد يخلو اليوم محفل من محافل العلم، ولا دائرة من دوائر البحث، ولا مجمع من مجامع اتخاذ القرارات على مستوى العالم من اهتمام بالبيئة وقضاياها، بل غدت قضية البيئة شأنا عالميا، عاما، تعقد من أجله المؤتمرات العلمية والسياسية

العالمية، وتخصص للاهتمام به ومتابعة أحواله والعمل من أجل حل مشاكله الهيئات والمنظقة المتخصصة على مستوى العالم، فضلا عن الهيئات والمنظمات ذات الطابع المحلي والإقليمي.

بدا الاهتمام الجاد بفكر البيئة في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وتجسد في ظهور جمعيات غير حكومية وتجمعات شبابية وغيرها من المعبرين عن التخوفات والمخاطر التي تهدد صحة الإنسان من عمليات تلوث البيئة، وقد ازداد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها في أواخر القرن العشرين؛ حيث بدأ تركيز المعلاء والباحثين على الأضرار البيئية والمخاطر التي تهدد استمرارية الحياة على الأرض، وانتشر الوعي البيئي في الدول المصنعة محدثا إيديولوجية بيئية جديوقد أحدثت هذه الاديولوجيات البيئية نشاطا لدى الاقتصاديين لإعادة البحث في الركيزة الأساسية للاقتصاد، وهي ندرة الموارد وعلاقتها بإمكانيات الاستخدام.

يعد التلوث مظهرًا من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها، مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في الكثير من مناطق العالم، وكلما ازداد الإنسان تقدما في ميادين الاختراع والابتكار زاد خطر التلوث، ويبدو أن ما حققه الإنسان من انجازات حضرية كانت على حساب صحته وراحته، حتى على مستقبل حياته، وبناءً عليه فقد تعالت في الآونة الأخيرة أصوات العديد من العلماء تنذر البشرية من الخطر المحدق بها، وترى أن السلامة تكمن في المحافظة على الطبيعة، إذ أن تغييرها بشكر جذري يهدد الأرض بمن عليها من كائنات حية.

أولاً: ماهية البيئة والتلوث البيئي

(I) مفهوم البيئة:

شاع استخدام لفظ البيئة في السنوات الأخيرة، وبالغ البعض في استعماله وربطه بمجلات أخرى، حتى أصبحنا كثيرًا ما نسمع بالبيئة

الاجتماعية، البيئة الريفية، البيئة الحضرية، البيئة المائية إلى غيره من الاستخدامات الشائعة لهذا المصطلح، وبالرغم من ذلك فإن تحديد مفهوم دقيق لمصطلح البيئة ما يزال غامضاً في ذهن الكثيرين؛ لا سيما أنه ليس هناك تعريف واحد محدد يبين ماهية البيئة، ويحدد مجالاتها المتعددة.

يعد ابن عبد ربّهن* أقدم من عرف البيئة في كتاب (الجمانة)؛ حيث أشار إليها على أنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الكائن الحي، بما في ذلك الإنسان وكل ما يحيط به (م ع ت ف وت م. 2012، 02).

يستخدم لفظ بيئة أو (Environment) في اللغة الإنجليزية للدلالة على مجموع الظروف المحيطة والمؤثرة في تنمية حياة الكائن الحي (يونس، إ. 2008، 25)، كما هناك من يرى أن البيئة هي الوسط الذي يحيط بالإنسان من مخلوقات الله المختلفة (العادلي، م. 2008، 19)، وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله أنها كل ما يحيط بالإنسان والحيوان والنبات من عوامل حياة وعوامل غير حياة؛ والعوامل غير الحياة (الفيزيائية) تتكون من التراب والمناخ والماء... الخ، أما العناصر الحية (البيولوجية) فتتكون من عناصر تحتوي على كائنات حية تعيش في البيئة مثل البكتيريا والفطريات والطحالب وغيرها (العطيات، أ. 2007، 23).

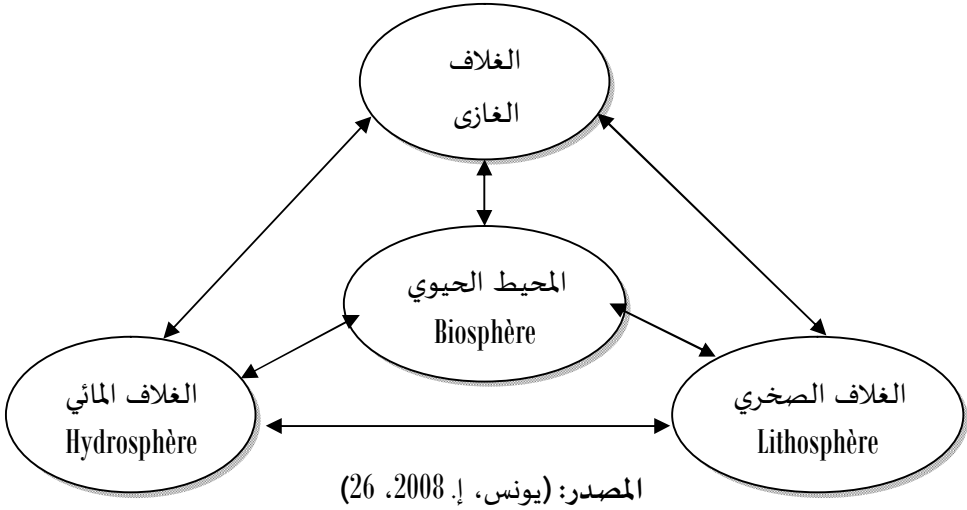
مما سبق، يمكن تعريف البيئة على أنها مجموعة النظم الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، وتتمتع هذه النظم في ما بينها بوجود توازن يسمى بالتوازن البيئي، هذا التوازن هو الذي يحفظ لكل جزئية في النظام إمكانية وجودها وازدهارها. وفي حال حدوث إخلال بهذا التوازن، فإن النظام البيئي بجميع جزئياته يعمل على إعادة التوازن.

* هو أحمد بن محمد بن عبد ربه؛ ولد بقرطبة في العاشر من شهر رمضان عام 246هـ، نشأ بها، ثم تخرج على علماء الأندلس وأدبائها، امتاز بسعة الاطلاع في العلم والرواية وطول الباع، وكانت له في عصره شهرة ذائعة، وهو أحد الذين أثروا بأدبهم بعد الفقر.

مكونات البيئة:

تتكون البيئة من أربعة أنظمة متكاملة ومتفاعلة فيما بينها؛ وهي الغلاف الأرضي والغلاف المائي والغلاف الغازي أو الهوائي والمجال الحيوي للكورة الأرضية، ويمكن تمثيل التفاعل والارتباط بين مكونات البيئة المختلفة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الارتباطات بين مختلف مكونات البيئة



من الشكل يتضح لنا أن العنصر الحيوي بما فيه من كائنات حية يتوسط النظام البيئي الذي نعيش فيه، كما يمكن القول اعتماداً على الشكل أن العنصر الحيوي يعتبر أكبر العناصر تأثيراً وتأثيراً في نفس الوقت بباقي المكونات البيئية، كون قلة الروابط مباشرة معها تجعله حساساً جداً لأي اختلال في مكونات تلك العناصر البيئية.

(2) مفهوم التلوث البيئي:

من المسم به في العصر الحالي أن التلوث البيئي من أهم الانعكاسات السلبية المترتبة على التطور التكنولوجي المتسارع في العالم، ويعد بروز هذه

المشكلة تحدّي العصر نظرًا لتفاقم خطرها يوما بعد يوم، ليشمل الدول المتطورة والنامية على حد السواء، كما استفحل خطرها ليشمل جميع المرافق والمجالات المعيشية لإنسان هذا القرن، ولقد التقت جهود الحكومات والهيئات الدولية في محاربة هذا الخطر الجاثم على صدر الإنسانية، ولو أن الأمر لا يزال في مراحل الأولى.

3) تعريف التلوث البيئي:

يمكن تعريف التلوث البيئي على أنه: "مظهر من مظاهر أثر الإنسان على البيئة التي غير الكثير من معالمها، مما ترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في الكثير من مناطق العالم" (النكلاوي، أ. 1999، 16) كما يعرف أيضا أنه: "وجود أية مادة أو طاقة في البيئة الطبيعية بغير كفيتهما أو كميتهما، وهذا من شأنه الإضرار بالكائنات الحية أو الإنسان في أمنه أو صحته أو راحته" (النيش، ن. 1999، 16) هناك من يعرف التلوث البيئي على أنه: "كافة الطرق التي بها يتسبب النشاط البشري في إلحاقه الضرر بالبيئة الطبيعية، ويشهد معظم الناس تلوث البيئة في صورة مكان مكشوف للنفايات، أو في صورة دخان أسود ينبعث من أحد المصانع، ولكن التلوث قد يكون غير منظور ومن غير رائحة أو طعم، وبعض أنواع التلوث قد لا تتسبب حقيقة في تلوث اليابسة والهواء والماء، لكنها كفيلة بإضعاف متعة الحياة عند الناس والكائنات الحية الأخرى، فالضجيج المنبعث من حركة المرور والآلات مثلا يمكن اعتباره شكلا من أشكال التلوث" (هاتو خالف، ل. 2012، 07).

مما سبق، يمكن استنتاج أن الإنسان ونشاطه يعتبران المصدر الرئيسي للتلوث البيئي في نظر مختلف الكتاب والعلماء، سواء كان ذلك بصورة عمدية أو نتيجة إهمال وعدم مبالاة.

4) الأبعاد الاقتصادية لمشكلة التلوث البيئي:

لقد بات مستقبل الحياة على كوكب الأرض مهدداً بأخطار جسيمة بسبب سوء تصرف الإنسان واعتداءاته العمدية وغير العمدية المتزايدة على البيئة المحيطة التي تشبع له حاجاته، بل وهي قوام حياته، وبدأت البيئة بالفعل - رغم نظامها البديع وإمكاناتها الكبيرة - تنوء بما أصابها من جراء ذلك من تلوث وتعجز عن معالجته تلقائياً ، حيث عم التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة، وزادت الضجة المؤرقة والإشعاعات المؤذية، فليح الماء في البحار والأنهار ملوثاً ، كما في حدود كبيرة بالكيمياويات والفضلات وبقايا النفط والمعادن الثقيلة، بل وبالماء المستعمل نفسه، والهواء في أغلب المناطق المأهولة اختلست فيه نسب الغازات المكونة له لصالح الضار منها بفعل آلات الاحتراق الداخلي في المصانع والسيارات مع تقلص المساحات الخضراء، والغذاء وصل إليه التلوث عن طريق المبيدات والكيمياويات الحافظة وغيرها من الإضافات الضارة، والتربة أصابها التلوث بسبب بقايا المبيدات والأسمدة الكيماوية والمخلفات الغريبة، والأملاح الزائدة، وصار التلوث الصوتي من لوازم العصر بعد زيادة الضوضاء بمصادرها الحديثة المختلفة، وظهر التلوث الإشعاعي نتيجة استخدام القوى الذرية سواء في الحرب أو السلم.

5) وسائل الحماية من التلوث:

رغم المخاطر الداهمة التي تهدد توازن المجال الحيوي، فإنه لم يفت الأوان بعد لكي تدرك الإنسانية أن الضرورة تحتم قبول المسؤولية لتحديد خطة من أجل مجتمع ثابت، إن هذا التنظيم الجديد يتطلب المحافظة على المناطق الطبيعية والمواطن الإنسانية، أو على الأقل الاحتفاظ بحد أدنى للتطور، وإنهاء التبذير في المواد التي لا تتجدد، وكذلك التبذير في الطاقة

ووضع سياسة سكانية متزنة. ويمكن تلخيص أهم الخطوات التي تساهم في حماية البيئة فيما يلي (بن سيف بن عبد الله الحوسني، ط. 2012، 12-13):

الرفع من الوعي البيئي للأفراد:

ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات، واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار كالانترنت، وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال حول التقنيات السلمية بيئيا ومزاياها.

أ- إعداد الفنيين كالأداء:

يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث، وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على حد السواء، حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها.

ب- سن القوانين اللازمة:

يجب السهر على سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها، والقوانين الأكثر فاعالية هي تلك التي تقيمن التلوث وتحول دون وقوعه نظرا لعدم القدرة في الغالب على تدارك الأضرار التي تلحق بالبيئة من جهة، ومن جهة أخرى يصعب في الكثير من الحالات تقييم التلوث البيئي ماليا نظرا لضخامة الخسائر التي تلحق بعدد كبير من الأطراف المختلفة. فموضوع العقوبات على مخالفات البيئة يجب أن ينحصر في الإطار الرادعي، وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الاعتداء على البيئة خشية العقاب.

ت- انتهاج سياسة التحفيز البيئي:

يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة عن طريق التدعيم المالي لتحويل إلى تقنيات البيئية النظيفة، وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة عن طريق السماح بالمناجزة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها.

ث- ردع ملوثي البيئة:

ن إخوف الإنسان من العقاب كثيرًا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسؤولة عن الكشف عن المخالفات البيئية، وعدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة (راغب الحلو، م. 1999، 12).

6) واقع التلوث البيئي في الجزائر:

تعد الجزائر من أكبر الدول العربية مساحة، إلا أنها تعاني في المقابل من سوء توزيع مواردها الطبيعية إقليميا، حيث تتمركز جل القدرات الصناعية للدولة الجزائرية بمقربة المدن الكبرى لاستقطاب اليد العاملة. يستلزم هذا الواقع نقل المواد الأولية إلى المصانع التي تبعد عن مصادر المواد الأولية بمسافات كبيرة جدًا، كما يستلزم إعادة توزيع المنتجات بعد تصنيعها على مختلف المستهلكين الذين يتوزعون عبر التراب الوطني، كما أن جل عمليات نقل البضائع ولهدد الأولية تكون برًا ما يضاعف طرح الغازات الملوثة في الطبيعة. تعد الأراضي الزراعية الجزائرية من أخصب وأحسن الأراضي الزراعية، إلا أنها عرضة لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء التحكم فيه، إذ ارتفع من 40 % سنة 1977 إلى 60 % سنة 1987، حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات من 6.779.000 نسمة إلى 17.460.000 نسمة (بلقربي، س. 2012)، وهذا التبذير للأراضي الزراعية القيمة

بسبب الانتشار المفرط للمدن، يوجد واقعا مؤلما آخر يتمثل في تلوث الموارد الطبيعية نتيجة التركيز السكاني الضخم كالماء الذي يتميز بالندرة وكثرة الطلب، كون 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبا إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة، والجزء الذي يتم تعبئته يكون عرضة للتلوث نظرا لقدم قنوات صرف المياه القذرة التي تعاني من تسربات كبيرة، بالإضافة إلى الجرائم البيئية التي ترتكبها بعض المنشآت الاقتصادية من طرح عمدي مواد ملوثة للطبيعة -دون معالجتها مباشرة- في الأودية أو البحر.

كما أن مسألة التصحر في الجزائر أصبحت قضية استعجالية، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهي منطقة رعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهتدة بظاهرة التصحر (69% من مساحة السهوب)، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية غير العقلانية، وكمثال لهذا الأخير كون السهوب الجزائرية لا يمكنها تحمل أكثر من 04 ملايين رأس من الغنم، في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن 10 ملايين رأس ماشية.

ويمكن تلخيص أهم مظاهر التلوث البيئي الذي تعرفه الجزائر حاليا في النقاط التالية (بلقربي، س. 2012):

أ- تلوث الهواء:

عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي، ما ولد تولوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع الإصدارات الغازية المضرّة في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، الإصدارات المنزلية (خاصة أجهزة التكييف)، إصدارات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية، أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجابتهم للملوثات الهوائية،

فالأطفال أكثر حساسية لامتنصاص أجسامهم للملوثات بسرعة، وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة.

ب- النفايات:

إن أغلب النفايات -حتى المسموح بها من طرف البلدية- هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة، خاصة المنزلية منها، فهي تشكل مصدرًا هامًا لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية، وتزيد هذه النسبة إلى 1.2 كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوك المواطن غير المدنية في تأزيم هذه الوضعية، إذ نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانهدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك... الخ.

تعد الأنشطة الصناعية أهم مصادر التلوث البيئي في الجزائر، كون أغليتها تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة، حيث يفضل المقاولون المواقع سهلة التهيئة، مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، إن لهذه الوضعية آثارًا سلبية جدًا على البيئة والصحة العمومية، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا؛ فتدفعات مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل، وتدفعات المنطقة الصناعية بتيارت لوثت سد نجدة. زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول الاحتباسي الناجمة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى العدد الكبير للتسممات بسبب الرصاص، تذيوبه وتكريره وصناعة الطلاء.

ثانياً: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر:

اتجهت غالبية الأنظمة القانونية الدولية لحماية البيئة حديثاً إلى اعتماد أسلوبين رئيسيين لحماية البيئة؛ يقوم أحدهما على اتقاء وقوع التلوث، ويقوم

الثاني على إصلاح الأضرار البيئية، ومواكبة منه لهذا التطور سعى المشرع الجزائري إلى تطوير الآليات الوقائية والتدخلية لحماية البيئة، غير أن تجسيد الطابع الوقائي للسياسة البيئية تأثر بضعف وعدم استقرار الإدارة البيئية بشقيها المركزي والمحلي طيلة الثلاث عقود السابقة لاستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، كما تأثر الطابع الوقائي بتأخر اعتماد القواعد التصورية من استراتيجيات وبرامج ومخططات اقتصادية وقطاعية وبيئية متخصصة، وعرف تطبيق الأساليب المرنة ذات الطابع المالي والتحفيزي التي تقوم على تشجيع الملوئين وحثهم على تخفيض التلوث مقابل حصولهم على مزايا مالية مباشرة بطئ شديد .¹

1) تعريف قانون حماية البيئة:

هناك من الفقهاء من عرف قانون حماية البيئة بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تسعى من أجل احترام وحماية كل ما تحمله الطبيعة وتمنع الاعتداء عليها، ويقصد بحماية البيئة الحماية بمفهومها الواسع كونها مجسدة في المواثيق الدولية والقواعد الدستورية (الإعلان العالمي لحقوق، 1996)، فجل دساتير العالم تضمن حق الحياة في ظروف بيئية لائقة ومنها الدستور الجزائري في المادة، 54 حيث نص على "حق المواطنين في الرعاية الصحية" (دستور 1996)، وحسب نص المادة (01) و(03) من قانون (10/03)* نجد أنه حد من المبادئ التي يركز عليها، فنص في المادة (01) على أنه "يخضع هذا القانون قواعد حماية البيئة، ومن بينها ترقية وتنمية وطنية مستدامة، والوقاية من كل أشكال التلوث وإصلاح الأوساط المتضررة والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء" (قانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة)، كما احتوت المادة (03) من نفس القانون على مبادئ عامة يجب احترامها، كمبدأ المحافظة

* قانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

على التنوع البيولوجي، وكذا جاءت بمبدأ تحمل كل شخص يتسبب بنشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث.

يمكن أن نعرف قانون حماية البيئة حسب ما سبق بأنه يشمل جميع القواعد القانونية التي يعتمد عليها المشغل لصحة عملها تنظيم أي مجال من المجالات المتعلقة بحماية البيئة، سواء تعلق الأمر بحماية الوسط الطبيعي أو الصحة العمومية أو الأراضي الفلاحية أو غيرها.

(2) مبدأ الملوث الدافع في الجزائر:

أخذاً بمبدأ الملوث الدافع، يتمثل نظام التحفيز المالي البيئي الذي اعتمده المشرع الجزائري في الرسوم الإيكولوجية التي عرفت نوعاً من التأخر في التطبيق، وبعد دخولها مرحلتها النشطة أصبحت الرسوم الإيكولوجية تلعب دوراً مهماً في توجيه النشاطات الملوثة، وفرض التسيير العقلاني للموارد وتحسين الإطار المعيشي.

يقصد بمبدأ الملوث الدافع إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج أو الخدمة المعروضة، وتؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة يعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.

(3) الضرائب الإيكولوجية في الجزائر:

لم يتم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة إلا حديثاً، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم (tax expenditure) ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الإيكولوجية إذا امتثلت المنشأة الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.

ونتيجة لاقتناع الإدارة البيئية في الجزائر بخصوصية المشاكل البيئية وعدم فعالية وسائل الضبط الإداري بمفردها في مواجهة هذا الجيل الجديد من المشاكل البيئية المتشعبة والمعقدة، طبقت نظام التحفيز الضريبي لحماية البيئة ابتداءً من التسعينيات عندما شرعت تدريجياً في وضع مجموعة من الرسوم، الغرض منها مزدوج وقائي وردعي (يلس، ش ب. 2003، 136).

تدرج المشرع في تحديد المعدل السنوي للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة تبعاً لتصنيف المنشآت المصنفة والخاضعة، إما إلى التصريح من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير حسب طبيعة وخطورة النشاط (المرسوم التنفيذي 339/98، 1998).

إذ حدد قيمة الرسم المطبق على المنشآت الخاضعة للتصريح مبلغ 9.000 دج سنوياً، ويخفض هذا الرسم إلى حدود 2000 دج سنوياً بالنسبة لهذا الصنف من المنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين. أما بالنسبة للمنشآت المصنفة الخاضعة لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي، فحدد أساس الرسم بـ 20.000 دج، ويخفض إلى حدود 3000 دج سنوياً بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين.

وحدد أساس الرسم بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من الوالي المختص إقليمياً، بـ 90.000 دج، ويخفض إلى حدود 18.000 دج سنوياً بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين. ويحدد أساس الرسم بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة، بـ 120.000 دج، ويخفض هذا الرسم إلى 24.000 دج سنوياً بالنسبة للمنشآت التي لا تشغل أكثر من شخصين.

ويمكن -طبقاً للتنظيم الساري المفعول-ضاعفة مبلغ الرسم المحدد لكل صنف من المنشآت المصنفة السابقة، بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 10،

تبعاً لطبيعة النشاط وأهميته، وكذا نوع وكمية الفضلات والنفايات الناجمة عنه (المادة 54، قانون المالية. 2000).

لمكافحة التلوث الناجم عن النفط، تم تأسيس رسم على الوقود تحدد تعريفته بدينار واحد لكل لتر من البنزين "الممتاز" و"العادي" الذي يحتوي على الرصاص، ويقطع الرسم ويخصه ل كما هو الحال بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية. ويتم توزيع ناتج هذا الرسم بالتساوي بين الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة، وبين الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

لمكافحة تلوث المياه أضاف قانون المالية لسنة 2003 تأسيس رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، وربطها بحجم المياه المنتجة ونوع التلوث وحدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول، وحدد مقدار الرسم المحصل بالرجوع إلى المعدل السنوي المحدد حسب صنف كل منشأة كما هو مبين أعلاه، ويمكن أن يتضاعف هذا الرسم من 1 أو 5 تبعاً لمعدل تجاوز حدود القيم المتعلقة بقواعد الصب (المادة 94، قانون المالية. 2002).

4) الضرائب الايكولوجية ذات الطابع التحفيزي:

يمكن تحديد مختلف الرسوم التحفيزية المتعلقة بمكافحة التلوث في الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، وفي الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، وفي الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي، والرسم المتعلق بالنفايات الحضرية، والرسم التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل.

أ- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

يهدف فرض رسوم على النفايات الصناعية والخاصة إلى التشجيع على عدم تخزينها، ولتحقيق هذا الهدف، شدد قانون المالية لسنة 2002 في قيمة

هذا الرسم وحدده بمبلغ 10.500 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، وخصص عائدات هذا الرسم بـ 10% لفائدة البلديات، و 15% لفائدة الخزينة العمومية، و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. ويدخل هذا الرسم التحفيزي حيز التنفيذ بعد مهلة ثلاث سنوات من تاريخ الانطلاق في تنفيذ المنشأة لمشروع إزالة النفايات (المادة 203، قانون المالية. 2002).

هذه القيمة الباهظة للرسم تدفع المنشآت الملوثة إلى عدم تخزين نفاياتها، خشية تحمل أعباء مالية كبيرة، وبهذا تتحقق الوظيفة التحفيزية لهذا الرسم.

ب- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:

أسس قانون المالية لسنة 2002 رسماً للتشجيع على عدم تخزين النفايات الإستشفائية المتعلقة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 24.000 دج عن كل طن من النفايات المخزنة، ويتم ضبط الوزن المعني وفقاً لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معينة، أو عن طريق قياس مباشر. ويتم توزيع حاصل الرسم بـ 10% لفائدة البلديات، و 15% لفائدة الخزينة العمومية، و 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث. وقد منحت مهلة ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازتها (المادة 204، قانون المالية. 2002).

ت- الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي:

تم تأسيس رسم تكميلي لمحاربة التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة من المنشآت المصنفة، والتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح بها للتلوث، ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد أعلاه بحسب صنف المنشأة. وفي حالة تجاوز المنشأة حدود القيم

المسموح بها يطبق عليها معامل مضاعف بين 1 و 5 تبعاً لمعدل تجاوزها لعتبة التلوث، ويتم تخصيص حاصل الرسم بـ 10% لفائدة البلديات، وبـ 15% لفائدة الخزينة العمومية، وبـ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (المادة 205، قانون المالية 2002).

ث- الرسم المتعلق بالنفايات الحضرية:

خوّل المشرع الجزائري للبلديات حرية نسبية في تنظيم بعض الرسوم الإيكولوجية، ونتيجة للقيمة الزهيدة التي كانت تفرض على رفع النفايات المنزلية، لم تتطور خدمات رفع النفايات، ولم يكن بمقدرة البلديات تطوير أساليب معالجة هذه النفايات، إذ لم تكن تكتفي إلا برفع النفايات من المناطق الحضرية وإلقائها في الوسط الطبيعي، لذا جاء قانون المالية لسنة 2002 ليجسد مبدأ الملوث الدافع لمعالجة هذا الوضع، وتم تحديد نسب هذه الرسوم ما بين 500 دج و 1.000 دج عن كل محل ذي استعمال سكني، وما بين 1.000 دج و 10.000 دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، وما بين 5.000 دج و 20.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات، وما بين 10.000 دج و 100.000 دج عن كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه (وناس، ي. 2007، 84-85).

يتم تحديد هذه الرسوم وتطبيقها على مستوى كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناءً على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية. ويكلف المجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ أول يناير 2002 بعملية التصفية والتحصيل المتعلقة برفع القمامة المنزلية.

ج- الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل:

لتخفيف الضغط والتدهور الكبير الذي يشهده الشريط الساحلي في الجزائر، وبقصد تشجيع منشآت نظيفة، أقر قانون الساحل نظاما تحفيزيا اقتصاديا وجبايا يشجع تطبيق التكنولوجيات النظيفة وغير الملوثة ووسائل أخرى متعلقة بإدراج تكلفة المدخلات الإيكولوجية، والمنصوص عليها في إطار السياسة الوطنية المندمجة والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية (الجريدة الرسمية، العدد 2002/10). كما تضمن التحفيز المتعلق بتحويل ضغط النشاطات الملوثة على الشريط الساحلي، استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبرى والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض على مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات المستحقة على الأنشطة المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات، يقدر بـ 15٪ لفائدة النشاطات الاقتصادية المزاولة في ولايات الهضاب العليا، و 20% لفائدة ولايات الجنوب، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من أول جانفي 2004، وتستثنى من هذا التخفيض المؤسسات العاملة في مجال المحروقات (المادة 08، قانون المالية. 2004).

في الأخير يمكن القول أن النظام الجبائي البيئي يعاني من جملة من النقائص والثغرات التي ينبغي إصلاحها أو إعادة النظر فيها من أجل تفعيل الطابع التحفيزي للجباية البيئية، وتمثل هذه الثغرات في اختلال وعدم وضوح أهداف توزيع حصيلة الجباية البيئية، ونتيجة لعدم وضوح الدافع الحقيقي للرسوم البيئية ما يفقدها أثرها التحفيزي، ولكونها أعباء مالية إضافية، فإنها تؤثر على الوضعية المالية الهشة للكثير من المؤسسات الاقتصادية، مما يستدعي إيجاد مرونة في تطبيقها.

ثالثاً: العلاقة بين الفقر والبيئة:

إن العلاقة التي تربط البيئة والفقر علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر قد يكون أحد مسببات التدهور البيئي، كما أن التدهور البيئي قد يكون من أهم أسباب انتشار الفقر؛ ففي الحالة الأولى يمكن التركيز على أن احتياجات الفقراء وسعيهم لإشباع احتياجاتهم المعيشية الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بسلوك وممارسات مدمرة للبيئة، كاستنزاف الموارد الطبيعية دون إعطائها فرصة لتجديد مواردها، ما يؤدي حتماً إلى اختفائها وتهديد كيان البشرية، وأفضل مثال على ذلك الاستعمال غير العقلاني للموارد الطاقوية التي يعرفها عالم اليوم، أما في المقابل فالتدهور البيئي سواء كان ناتجاً عن الإنسان (كتراكم النفايات الصلبة، أو طرح الغازات السامة... الخ)، أو نتج عن الطبيعة كالكوارث الطبيعية (الحرائق، الأعاصير، الزلازل... الخ)، قد يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر نظراً لقدرته على عرقلة النشاط الاقتصادي للإنسان. مما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة بسيطة وهي اختلاف الاتجاه بين غايات حماية البيئة ومكافحة الفقر، فالإنسان مجبر على إيجاد حل وسط يكفل له حق الاستمرار في الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في نشاطه الاقتصادي، كما يكفل ذلك الحل حق الأجيال اللاحقة في الموارد الطبيعية.

لقد حاول تقرير لجنة بروتنلاند (Brundtland)* إعطاء جملة من التوضيحات حول العلاقة المتشابكة التي تربط الفقر بالبيئة، حيث جاء فيها أن الفقر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية، حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور

* سميت لجنة Brundtland نسبة إلى رئيستها النرويجية جرو بروتنلاند، وقد شكلت هذه اللجنة عام 1984 وهي التي أشاعت استخدام مفهوم التنمية المستدامة في تقريرها الجوهري "مستقبلنا المشترك" العام 1987.

البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم، وهكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية.

1) التلوث البيئي وانتشار الأمراض:

فضلا عن هذا، فإن التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تدني نوعية البيئة يعرض الفقراء للخطر، حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي (عبد الجواد، ا. 2001، 81)، حيث يقلل الفقر من حصانة الأفراد ضد آثاره باختلاف أشكالها (تلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي).

فالتلوث البيئي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في المجتمعات الريفية، مثلا فإن حوالي 20% من الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيسي الفقراء تعود إلى أسباب بيئية، وأكثر الأمثلة مأساوية على ذلك أن حوالي 3 ملايين شخص منهم 80% من الأطفال يموتون سنويا بسبب الإسهال الناجم عن تلوث المياه السطحية بالإضافة إلى التأثيرات الصحية للأمراض الناتجة عن التدهور البيئي نجد أيضا التأثيرات الاقتصادية، حيث أشارت دراسة إلى أن معالجة الملاريا تستنزف حوالي 33% من دخل الفقراء في إفريقيا مقارنة بحوالي 4% فقط من دخل الأغنياء (باتر، م. وردم، ع، 2003، 119).

وتبعاً لهذا السياق، فقد أقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2000، بأن الفقر يفاقم بشكل واضح المشكلة البيئية، لا سيما وأن تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والإقصاء الذي نظّمته الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000 أكد أن شخصا واحد = 1 على الأقل من بين خمسة أشخاص يعيش في حالة من الفقر (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. 2001، 30)، فإلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي، تزيد حالة العوز والحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، وهذا لضمان حياتهم، ومن

منظور سوسيوولوجي فإن تعامل الفرد مع بيئته الطبيعية يخضع لجملة من المعطيات من بينها مستواه المعيشي، فلا يمكن التحدث عن سلوك بيئي إيجابي وعقلاني، بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة، مما يدخله في حيز الصراع من أجل البقاء، وطبعاً فالخيار هو للفرد على حساب عناصر البيئة الطبيعية، كما أن الجزائر أدرجت بشكل واضح ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة ومخطط العمل البيئي ضرورة تقليص ظاهرة الفقر والعمل على النمو المستدام (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. 2000، 104).

(2) واقع انتشار الأمراض الناتجة عن التلوث البيئي في الجزائر:

بالرغم من أن منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بأنها: "حالة من الراحة الجسمية والنفسية والاجتماعية وليست فقط الخلو من الأمراض" (بلقربي، س. 2012)، إلا أننا سنتحدث عن الأمراض الناتجة عن الواقع البيئي المتدهور في الجزائر لنتمكن من استنتاج أهمية البيئة في الحفاظ على سلامتنا الصحية من خلال الاقتصاد في التكاليف المرتبطة بالعلاج، وبالتالي حتمية وضرة حمايتها، ومما لا شك فيه أن هذه الآثار عديدة ومتنوعة، لكن سنركز على ثلاثة آثار أساسية مرتبطة بـ:

أ- الأمراض المرتبطة بتلوث الماء:

إن هذه الأمراض تسببها جراثيم أو طفيليات أو فيروسات وهي ذات تصريح إجباري، وقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقماً لهذه الأمراض (بين 1993-1996) من 2.866 إلى 3.545 حالة لكل 100.000 ساكن، وأهمها التيفونيد 44 بالمائة إلى 47 بالمائة من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه.

تعتبر المنطقة التلية وخاصة الهضاب العليا الأكثر إصابة بهذا الداء، كما تقتل الأمراض الإسهالية المتولدة عن استهلاك الماء 2000 طفل سنوياً، وأهم

الأسباب الرئيسية لهذه الأمراض هي تلوث مجاري المياه والينابيع بتدفق المياه القذرة، توحيل السدود، عدم كفاية وغياب مخططات شبكات توصيل الماء العذب (صعوبة تحديد مكان التلوث).

ب- الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء:

إن الهواء الملوث يضر بالصحة ويزيد من تواتر بعض الاضطرابات مثل الأمراض التنفسية (الربو، النقص التنفسي، السعال المزمن، التنخم...)، حيث يدل على التحقيق الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية (1990) أن الإصابات التنفسية تهيمن على 35.7 بالمائة من الحالات المرضية المحسوس بها و27.2 بالمائة بالنسبة لأسباب الاستشفاء، وقد تم سنة 1994 خضوع 21.5 بالمائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 05 سنوات بسبب مرض تنفسي حاد، وفي سنة 1999 بلغ عدد حالات الاستشفاء 37.571 حالة.

من جهة أخرى، يمكن لتلوث الهواء أن يضعف الوظائف الرئوية، فالغبار يصيب الجهاز التنفسي، ومونوكسيد الكربون يؤثر على القلب والمخ، والرصاص والكالسيوم يصيبان الدم والكلية، والديزل وبعض المركبات كالبترين تؤدي إلى حدوث السرطان.

ت- الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة:

أهمها السرطان (840 حالة لدى البالغين من العمر 70-74 عام لكل 100.000 ساكن)، أمراض العوز الغذائي خاصة لدى الأطفال، الأمراض القلبية العرقية أكثر ارتباطا بالفقر، حمى المستنقعات نتيجة البلدان المجاورة للجزائر، وأهم الولايات المعرضة لهذا المرض إليزي، تمنراست، أدرار (80 بالمائة من الحالات)، عين الدفلة وخميس الخشنة في الشمال، بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن المخلفات الطبية.

3) علاقة الفقر بالبيئة المعيشية:

إن أنماط الفقر لها علاقة بالبيئة المحيطة، حيث تتحدد وفق هذا الإطار ضمن نوعين هما (بوطبال، ح. رباحي، ف. 2012، 07-08):

الفقر في الأرياف:

يعيش ويعمل حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم في المناطق الريفية، حيث يعتمد نمط معيشتهم بشكل مباشر على الزراعة كمصدر للدخل (باتر، م. وردم، ع، 2003، 87)، إن الكثير من المجتمعات الريفية أخفقت في المحافظة على نشاطها الفلاحي نتيجة لظروف مالية وبيئية صعبة، ناهيك عن منافسة المنتجات الأجنبية لمنتجاتها في الأسواق المحلية، مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة في الأرياف (باتر، م. وردم، ع، 2003، 117).

كم أن من أهم مسببات الفقر في الأرياف هو الانتقال السريع وغير المبرمج من اقتصاد أساسه الزراعة إلى اقتصاد الخدمات والتصنيع أحيانا، مما قد يؤدي إلى عدم قدرة المزارعين والفلاحين على التوافق مع هذا الانتقال ومجاراته. كما أن النزوح الريفي الذي تعاني منه الأرياف نتيجة تفشي البطالة يقضي على اليد العاملة المتخصصة في المجال الفلاحي.

أ- الفقر في المدن:

إن النزوح الريفي من أهم أسباب الفقر في المدن، كما أن الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب الفقيرة نحو دول الشمال الغنية بهدف البحث عن فرص العمل، تساهم أيضا في تفاقم التدهور المعيشي في المدن، ويرتبط الفقر الحضري كما يسمى عادة بمظاهر محددة منها الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية ومشكلة مناطق هامشية غير قانونية ومعرضة لأخطار بيئية بفعل افتقارها للخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي... إلخ. إن أهم المشاكل التي ترتبط مع الفقر في المدينة هي مشكلة التخلص من النفايات ومشاكل الصرف الصحي، حيث تعتبر النفايات وكرًا لانتشار الأوبئة والأمراض،

كما أن ضعف الصرف الصحي يعني تعايش الفقراء مع مصادر مستمرة ودائمة للمرض (بوطبال، ح. رياحي، ف. 2012، 08).

إن علاقة الفقر بالبيئة ومشكلة تلوثها نتيجة حتمية ومنطقية، فالتدهور البيئي يدفع الأفراد بأعداد متزايدة إلى الفقر، كما أنهما أصبحتا مسألة متشابكتين حيث أن المسألة ليست خياراً بين تخفيف حدة الفقر أو وقف التدهور البيئي، بل تمت حقيقة استحالة تحقيق أي الهدفين إلا بالسعي إلى تحقيق الهدف الآخر (عبد الجواد، ا. 2001، 52)، وهو ما يتأتى من خلال أساليب التنمية المستدامة التي يمكن من خلالها التوفيق بين احتياجات مكافحة الفقر واحتياجات حماية البيئة، هذا ما يمثله جوهر التنمية المستدامة.

4) الفقر ضمن المؤتمرات الدولية للبيئة:

نظراً لارتباط المشاكل البيئية بشكل مباشر بمعضلة الفقر وفق ما أشرنا له سابقاً، فقد تناولت جل المؤتمرات ذات الطابع العالمي الخاصة بالبيئة محور الفقر كأحد المواضيع الأساسية.

إذ ارتبط مفهوم الفقر في العالم بأنماط العيش المرتبطة بدورها بمعطيات البيئة، وظهرت فلسفة اقتصادية اجتماعية جديدة مستمدة من تطور تطبيقات التنمية المستدامة، وهي مكافحة الفقر عن طريق تعزيز أنماط المعيشة المستدامة، والتي تعتمد على إدارة الموارد الطبيعية واستثمار القدرات البشرية للفقراء في تحسين مستوى المعيشة بشكل مستدام. دخل هذا المفهوم في أدبيات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باتر، م. وردم، ع، 2003، 120)، في هذا السياق نوجز عرض أهم المؤتمرات الدولية للبيئة وتناولها للفقر (بوطبال، ح. رياحي، ف. 2012، 09-13):

أ- مؤتمر ستوكهولم:

عقد بالسويد ما بين 15 و 16 جويلية بحضور 115 دولة، بعد أربع سنوات من التحضير وبناءً على قرار الجمعية العامة الصادر عام 1968 على ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ليشكل أول خطوة تهدف إلى وضع سياسة عالمية لبيئة الإنسان آخذة بعين الاعتبار عامل الفقر كمسبب للمشكلات البيئية.

ب- مؤتمر نيروبي:

عقد بكينيا بين 10 و 18 ماي 1982 بتكفل من الأمم المتحدة، وتم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية وكذا الارتفاع المحسوس لسكان العالم، لا سيما دول العالم الثالث، ودعا المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث.

ت- المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية:

أوما سي "بقمة الأرض" عقد بين 3 و 14 جوان 1992 بـ "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، وقد حضرته 185 دولة برعاية الأمم المتحدة، بالإضافة لمنظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتم بشؤون البيئة، وعرف هذا المؤتمر مشاركة متنوعة بين شيوخ قبائل، برلمانيون، علماء، رجال إعلام... إلخ، وهو يدل على أن قضية البيئة والفقر أضحت قاسما مشتركا يحرك جميع الشعوب والدول بمختلف الفئات الاجتماعية ووجهاتهم العلمية.

ث- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

عقد في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 جوان إلى 4 جويلية 2002 بإشراف الأمم المتحدة بغية تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومكافحة الفقر، وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية في خضم النمو السكاني الكبير، من خلال جعل الدول تعيد النظر في أنماط إنتاجها واستهلاكها، وإلزامها بتحقيق نمو اقتصادي سليم بيئيا.

5) البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر:

إدراكا من المجتمع الدولي لحقيقة العلاقة بين الفقر والبيئة، ظهرت مشاريع وتجارب حاولت التوفيق بين تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية البيئة، وقد نظرت منظمة الإتحاد الدولي للطبيعة في هذا السياق مؤتمرا حول "التنوع البيولوجي والتعاون الأوروبي للتنمية"، وهذا من 19 إلى 21 سبتمبر 2006 حضره 400 مشارك يمثلون مختلف الحكومات والمجتمع المدني، وقد انتهى "بنداء باريس" المتضمن العمل على تمكين الفقراء من تيسير مواردهم الطبيعية، خاصة وأن الثروات والموارد الطبيعية تمثل حوالي 25% من مداخيل الدول ذات الدخل الضعيف (قضايا وأحداث بيئية، 2012)، وقد أبدى المشاركون قلقهم بخصوص الملاحظ في الخدمات المقدمة من طرف الأنظمة البيئية بفعل تناقص التنوع البيولوجي ككل، والذي من شأنه تهديد التنمية المستدامة، خصوصا وأن أهداف التنوع البيولوجي هو المساهمة في الحد من الفقر لصالح كل كائن على وجه الأرض.

وقد خلص المؤتمر إلى ضرورة إيلاء البيئة أكثر اعتبارا في التنمية، وفي إستراتيجيات خفض الفقر، حيث تم تحديد جملة من الأنشطة والتحديات أهمها (بوطبال، ح. رباحي، ف. 2012، 14-15):

- ترقية التنمية المستدامة في المناطق الريفية، وذلك باستخدام التنوع البيولوجي كرأس مال للحد من الفقر مع التخفيض من المخاطر وتحسين التغذية والصحة؛
- إدماج المسائل البيئية في إستراتيجيات الحد من الفقر، وكذا وسائل السياسات الاقتصادية الشاملة مع متابعة التطور الحاصل في ذلك المجال من أجل أن تصبح تلك السياسات عملية؛

- إدخال إجراءات فعلية في وثيقة الإستراتيجيات الوطنية وسياسات القطاعات التي تسمح بدعم الاعتراف الصريح بحقوق سكان الأرياف والسكان الأصليين في تسيير الموارد الطبيعية والاستفادة منها؛
- دعم التنمية والمعارف والبحث المشترك؛
- فهم ظاهرة الفقر وقياسها وتقييمها وفق كل مجتمع؛
- دعم سبل المعيشة المستدامة من خلال زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلدات النائية والمجتمعات المحلية، وهي أكثر فئات المجتمع تعرضاً للفقر مع مراعاة الخصائص البيئية لهذه المناطق؛
- ضمان حصول الفقراء على عناية كافية وتحسين أوضاعهم الصحية، لا سيما وأن الفقراء هم أكثر فئات المجتمع تعرضاً وتأثراً للتلوث البيئي؛
- دعم تمويل المشاريع المصغرة ودعم الأسر المنتجة ومدنية الدخل؛
- ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء؛
- زيادة الوعي العام بالجهود المبذولة للحد من الفقر، وتفعيل ذلك من خلال مختلف الوسائل الإعلامية.

الخاتمة

ختاماً ، وخلاصة القول نؤكد أن هذا موضوع هام جداً ، كموضوع التلوث البيئي مولى ارتباطه بمعضلة العصر ألا وهي الفقر، هو موضوع متجدد ، دقيق، كما يتسم البحث في هذا الموضوع بالصعوبة نوعاً ما، وذلك بسبب التطورات المتلاحقة في دراسات حماية البيئة، والتطور المستمر لآليات الحد من التلوث البيئي، وتشعب الارتباطات الظاهرية والباطنية التي تربطه بظاهرة الفقر.

إن مصالح الفقراء ومصالح البيئة لا يتعارضان أو يتكاملان من ناحية المنطلق، إذ أن الممارسة الفعلية هي التي تحكم هذه العلاقة وتحددها، وكما

يعمل بعض الفقهاء نتيجة انعدام أو تدني الدخل بالتأثير السلبي على البيئة، فإن أساليب التنمية المستدامة تمكّن من التوفيق بين احتياجات هؤلاء الفقهاء واحتياجات البيئة، وهو ما يمثل جوهر التنمية المستدامة، لا سيما إذا تم إدراج البعد البيئي ضمن إستراتيجيات مكافحة الفقر، والأخذ بعين الاعتبار التجارب القابلة للتكرار والتطبيق في عدة أماكن في العالم.

المراجع المعتمدة:

باتر محمد؛ وردم علي: "العولمة ومستقبل الأرض"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

بلقربي سهام: "تجربة الجزائر في حماية البيئة"، مجلة العلوم الإنسانية، على الخط (<http://www.ulum.nl/b152.htm>)، 16 ماي 2012.

بن سيف بن عبد الله الحوسني طلال: "حماية البيئة الدولية من التلوث"، على الخط (<http://www.alhosanilaw.net/B2%20talal.doc>)، 15 ماي 2012.

بوطبال حكيمة، رياحي فضيلة: "إشكالية الفقر والبيئة"، على الخط (<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Env/60331.doc>)، 20 ماي 2012.

الحلوماجد راغب: "قانون حماية البيئة"، المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.

دستور 1996، المؤرخ في 1996/11/28، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية.

العادلي محمود صالح: "موسوعة حماية البيئة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

عبد الوهاب عبد الجواد أحمد: "التكافل الاجتماعي البيئي"، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

العطيات احمد الفرج: "البيئة الداء والدواء"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان، 2007.

قانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

قضايا وأحداث بيئية، التحكم في الطبيعة يساهم في محاربة الفقر، على الخط (www.beeaty.tu/indesc)، 20 ماي 2012.

المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني: "كمياء التلوث"، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية، على الخط (/http://cdd.gotevot.edu.sa)، 12 ماي 2012.

المادة (03) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد والمنشور بمقر الجمعية العامة لحقوق الإنسان بالجزائر، المؤرخ في 1996/12/10.

المادة 08 من القانون 22/03 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 2004/83.

المادة 203، 204، 205 من القانون رقم 21/01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 2001/79.

المادة 36 من القانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بحماية وترقية المناطق الساحلية، الجريدة الرسمية، العدد 2002/10.

المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000.

المادة 94 من القانون رقم 21/01 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 2002/86.

المرسوم التنفيذي 339/98 المؤرخ في 1998/11/03، والمتضمن التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والأنشطة الملحق بها.

النكلاوي احمد: "أساليب حماية البيئة العربية من التلوث -مدخل إنساني تكاملي-"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

النيش نجاة: "تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999. هاتو خالف لعبيي: "محاسبة التلوث البيئي"، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2009، على الخط (www.ao-academy.org)، 12 ماي 2012. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: "المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة"، 2001، مطبعة النخلة. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: "تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"، 2000، مطبعة النخلة. وناس يحيى: "الآلية القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2007. يلس شاوش بشير: "حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، العدد 1، 2003، تلمسان. يونس إبراهيم احمد يونس: "البيئة والتشريعات البيئية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.